قياس الضغط الجبائي الأمثل في الجزائر : دراسة قياسية وفق مقاربة خطية ولاخطية

Measuring the optimal tax pressure in Algeria Econometric study according to a linear and non-linear approach

أ.د شيبي عبد الرحيم[1]، د. بن عزة محمد[2]

[1]المركز الجامعي مغنية، مخبر تقييم واستشراف السياسات الاقتصادية واستراتيجية المؤسسات، الجزائر، chibirahim@yahoo.fr

[2]المركز الجامعي مغنية ، مخبر تقييم واستشراف السياسات الاقتصادية واستراتيجية المؤسسات ، الجزائر، benazza.mohammed@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/04/01 تاريخ القبول: 2022/07/17 تاريخ النشر: 2022/09/15

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تحديد المستوى الأمثل للضغط الضريبي وفق رؤية منحنى لافر "Laffercurves" في حالة الجزائر، وفق مقاربة خطية ولا خطية.

وخلصت الدراسة وفق المقاربة الأولى (الخطية) إلى نتيجة معدل الضريبة على أرباح الشركات الأمثل بـ 25.6273%، ومعدل الرسم على القيمة المضافة الأمثل: 18.63%.و وفق المقاربة الثانية (اللاخطية) اتضحت قيمة العتبة (معدل الضريبة الذي عنده يتغير التأثير) تقدر ب 26%بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات و19%بالنسبة للرسم على القيمة المضافة. و هي مطابقة تقريبا للمعدلات المطبقة حاليا.

الكلمات مفتاحية:الإيرادات الضريبية،الضغط الضريبي الأمثل ، منحنى لافر.

تصنيفات JEL: K34، H3، H21

Abstract:

The study aims to determine the optimal level of tax pressure according to the Laffer curves vision in the case of Algeria, according to a linear and non-linear approach.

The study concluded, according to the first (linear) approach, to the result of the optimal tax rate on corporate profits estimated at 25.6273%, and the optimal value-added fee rate: 18.63%. While according to the non-linear approach, it became clear that the threshold value (the tax rate at which the effect changes) is estimated at 26% for the tax on corporate profits and 19% for the value-added fee. It is almost identical to the previous results and the rates currently applied.

Keywords: tax revenue; optimal tax pressure; Laffer curve.

Jel Classification Codes:K34, H3, H21

المؤلف المرسل: بن عزة محمد

1.مقدمة:

لطالما شكلت الضرائب وهيكل النظم الضريبية موضوعات بحثية جذابة بسبب الآثار المتعددة التي تنطوي عليها الضرائب على التنمية الاقتصادية الشاملة للمجتمعات من ناحية، كما يعتبر التحصيل الضريبي ضرورة لتمويل الخدمات العامة (قطاع التعليم، والرعاية الصحية، الضمان الاجتماعي ،والبنية التحتية،...الخ) ،والتي تعكس حالة الرفاهية المجتمعية. من ناحية أخرى، فالضرائب هي الرافعات التي تستخدمها السلطات لمراقبة الاقتصاد من خلال تحفيز بعض الأنشطة الاقتصادية وتثبيط آخرى. في هذا السياق، يتعين على السلطات العامة دائمًا إيجاد التوازن الصحيح بين تحديد مستويات معدل الضريبة حتى تتمكن من تحصيل كافٍ من الإيرادات الضريبية وتحفيز الشركات على دخول السوق، وإنشاء فرص العمل، وتلبية السلع والخدمات لمجموعة واسعة من احتياجات الأفراد والشركات والمساهمة في ميزانيات الدولة.

وإن ضمان نظام ضريبي مثالي وفعال لا يزال يمثل مشكلة فعلية ومعقدة على المستويين النظري والعملي بشكل خاص. حيث تكمن المشكلة الأساسية على مستوى الاقتصاد الكلي وخاصة في طريقة صناعة مزيج فعال من السياسات الاقتصادية من قبل الحكومات والتي يجب أن تدعم نموًا اقتصاديًا مستدامًا وفي نفس الوقت لتخفيف تقلبات دورةالأعمال وعلى رأسها السياسة المالية ومن ضمنها السياسة الضريبية.

والجزائر كغيرها عرفت العديد من الإصلاحات في مجال الأنظمة الضريبية على عدة مراحل ، باعتبار أن النظام الضريبي في الجزائر يتكون بدوره من نظامين : الحقيقي والجزافي . وتواجه الحكومات المتعاقبة تحديات مهمة في مجال تفعيل دور الضريبة من الناحية الاقتصادية والعملية وإعطاء معدل مثالي في مجال الاقتطاع الضريبي.

- **إشكالية البحث:**

ومن هذا المنطلق تتبادر لنا الإشكالية المحورية : **فيما يتمثل معدل الضغط الضريبي الأمثل في الجزائر والذي يساهم في رفع الحصيلة الضريبية وتخفيف العبء على المكلف بالضريبة ؟**

- **فرضية البحث:**

استطعنا صياغة فرضية الدراسة كما يلي:النظام الضريبي يحتاج إلى إعادة تفعيل للوصول إلى الأمثلية المنشودة

- **أهداف البحث :**

من خلال هذا البحث نهدف إبراز أهم معالم النظام الضريبي ومؤشرات التي تعبر عن فعاليته ، بالإضافة إلى التطرق إلى المعدل الأمثل للاقتطاع الضريبي وفق منحنى لافر "Laffer curves"والذي يعبر عن الآثار التي يتركها على الناتج المحلي الخام. ، هذا من الناحية الاقتصادية. أما من الناحية المالية فهو يمثل المعدل الذي يجعل الحصيلة الضريبية في أعلى مستوياتها دون التأثير السلبي على المكلفين بالضريبة .

كما تهدف دراستنا هذه إلى اتباع طريقة عملية لقياس المعدل الأمثل للضغط الضريبي في الجزائر ومعرفة المستوى الذي من خلاله يمكن تحصيل ضريبي مهم دون الإخلال بقدرة المكلفين بالضريبة على الدفع بدون تهرب ، وكذلك إحداث آثار إيجابية على الناتج المحلي الحقيقي.

- **منهجية البحث:**

بغية الإحاطة بالموضوع ، والإجابة على الاشكالية المطروحة يعتمد هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي في تشخيص الجوانب المهمة للموضوع من خلال التطرق إلى أهم الأدبيات النظرية المتعلقة بالضغط الضريبي والمستوى الأمثل للضغط الضريبي وطرق قياسه،

بالإضافة إلى إلقاء الضوء على حالة الجزائر في هذا المجال من خلال المنهج القياسي الكمي بتطبيق مخرجات منحنى لافر " Laffer curves"عن طريق مقاربة قياسية خطية ولا خطية .

●الأدبيات والدراسات السابقة -The Literature Review-

عرف موضوع المستوى الأمثل للضغط الضريبي العديد من الدراسات والأدبيات التي عالجت هذا المنحى وفق تطبيق مخرجات منحنى لافر **"Laffer curves"** وتضمنت العديد من النتائج المهمة التي يمكن الأخذ بها والإستدلال بمضمونها . ومن بين ما ارتكزنا عليه في دراستنا هذه الدراسات التالية :

- **دراسة(Batrancea & and all, 2020)**والتي قام من خلالها الباحثين بتفحص درجةالضغطالمالي ومدى تأثيرها على الأداءالماليل88شركةمدرجةفيالبورصةمنصناعةالطاقة في رومانياخلالإطارزمنيمدته16عامًا (الربعالأول2005 - 2020الربعالثالث). منخلالنمذجةالبياناتالماليةمنقطاعاتالنفطوالغازوالكهرباءباستخدامتقنياتلوحةالبيانات،وأظهرتنتائجناأنالضغطالماليكانلهتأثيركبيرعلتطورالأداءالماليللشركةالمقاسبالعائدعلىالأصولوالعائدعلىحقوقالملكيةوالعائدعلىالاستثمار.
وكشفتالدراسةأنالضغطالماليكانلهتأثيرإيجابيعلىالأداءالماليلشركاتالطاقةأكثرمنتأثيرهالسلبي.
هذاالاستنتاجمهمللضرائبالشاملةفيصناعةالطاقةمثلضرائبالشركاتورسومالإنتاجوالعمالةالإلزامية.
- **دراسة (Heathcote & Hitoshi, 2019)** : والتي من خلالها طرح الباحثان إشكالية مبدئية : ما هو الشكل الأمثل للضريبة على الدخل في التأمين العام والخاص في الولايات المتحدة والذي يُمكن من إعادة توزيع المنافع الاجتماعية ويقلل من الضغط على صاحب الدخل نفسه ؟. حيث استطاع الباحثان العمل على إيجاد نهج جديد لتطوير الجدول الأمثل للضريبة على الدخل والذي من جهة يساهم في رفع الإيرادات العامة ومن جهة أخرى يقلل الضغط على اصحاب الدخول.
- **دراسة(Boqiang & Zhijie , 2019)** : والتي استطاع الباحثان من خلالها استكشاف العلاقةبينمعدلالضريبة (الضريبةالمباشرة علىدخلالعمل) والإيراداتالحكوميةفي الصينمنمنظورمنحنىلافر"Laffer". بتطبيقنموذجالتوازنالعاموالقابلللحساب(CGE). وتظهرالنتائجأنالقمة منمنحنىلافرتقدر بحوالي40٪ ، لذلك يجبعلىالحكومةالنظرفيتغييراتنظامالضرائبأكملهوليسفقطفيالضرائبالمباشرةمعزيادةمعدلالضريبةالمباشرة.
إذاكانتالصينتريدتعظيمالإيراداتالضريبية،فيجبأنيكونمعدلالضريبةالمباشرة يقدر بـ35٪. ،واستنتج الباحثانأنذروةالضرائبالحكوميةدائمًاماتكون5-10٪قبلقمةمنحنىلافر.
لذلك،إذاوصلتدولةماإلىقمةمنحنىلافر،فإنهذهالورقةتوصيبشدةبأنالتخفيضاتالضريبيةسيكونلهاآثارإيجابيةعلىالاقتصادوالإيراداتالحكومية.
- **دراسة(Nutahara, 2015):**حول تشخيص منحنى لافر"Laffercurves"في اليابان ، حيث استطاع الباحث بناءاعلى نموذجالنموالكلاسيكي. وجدأنهفيحينأنمعدلضريبةالعمل أصغرمنذروةمنحنىلافر،فإن معدل ضريبةرأسالمال إماقريبجدامن،أوأكبرمنذروة منحنىلافر. هذهالمشكلةتلقى اكثر اهتمام عند المعدل المرتفع للضريبة على الاستهلاك. كماوجدأنهلتعظيمإجماليإيراداتالضرائب، يجبعلىالحكومةزيادةمعدلضريبةالعملوبالمقابلتقليل معدلضريبةرأسالمال.
- **دراسة (Adina & Brezeanu , 2011):** الأمثلللسياسةالماليةهيقضيةنوقشتعلىنطاقواسعفيالأدبياتمنوجهاتنظرمتعددة. تتمثلإحدىطرقمعالجةهذهالمشكلةفيمنحنىلافر،ممايتسببفيالارتباطبينالعبءالضريبيوالإيراداتالضريبية. التي تناولتالعلاقةبينالعبءالضريبيوالإيراداتالضريبية باستعمال منحنىلافرلضريبةالدخلالتيتمإجراؤهاخلالالفترة2000-2010في

رومانيا،وتسلطالضوءعلىحقيقةأنالاقتصادالرومانيتوجهغيرمقبوللمنحنى،سواءفيتحليلالفترةبأكملهاأوفيجزءمنكلعام.

علاوةعلىذلك،تكشفهذهالنتيجةعنوجودإعادةتوزيعغيرجيدةللدخلفيالاقتصادالرومانيخلالالفترةقيدالاستعراض.

2.مفاهيم حول النظام الضريبي ومحدداته

1.2 ماهية النظام الضريبي:

يوجد مفهومان للنظام الضريبي أحدهما ضيق يتمثل في مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحله المختلفة انطلاقا من المادة الخاضعة للضريبة، ثم حسابها وتحصيلها . أما المفهوم الواسع للنظام الضريبي فيتمثل في العناصر الإيدولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تفاعلها غلى تكوين الكيان الضريبي ويصبح النظام الضريبي ترجمان للسياسة الضريبية. (ناصر مراد، 2003، الصفحات 17-18)

2.2محددات النظام الضريبي الفعال:

إن النظام الضريبي ليس من صنع أو تصميم فرد معين، ولكنه محصلة لمجموعة متداخلة من القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في وقت معين، وهذا ما كان اهتمام العديد من الاقتصاديين القدماء منهم والمحدثون، الذين ساهموا في وضع بعض المعايير التي يجب أن تتوفر في أي هيكل ضريبي، ومن بين الدراسات المتعلقة بتحديد ملامح النظام الضريبي الجيد نذكر ما يلي :

أولا: مؤشراتV.Tanzi للنظام الضريبي الجيد:

يحدد فيتو تانزي مؤشرات أساسية يمكن اعتمادها لتصميم نظام ضريبي فعال هي(قدي، 2003، الصفحات 165-167):

1) **مؤشرات التركيز:** ويقضي هذا المؤشر بأن يأتي جزء كبير من إجمالي الإيراد الضريبي من عدد ضئيل نسبيا من الضرائب والمعدلات الضريبية، لأن ذلك من شأنه أن يساهم في تخفيض تكاليف الإدارة والتنفيذ، فتجنب وجود عدد كبير من الضرائب وجداول المعدلات التي تذر إيرادات محدودة يمكن أن يؤدي إلى تسهيل تقييم آثار تغيرات السياسة وتفادي خلق الانطباع بأن الضرائب مفرطة.
2) **مؤشرات التشتت:** ويتعلق الأمر بما إذا كانت هناك ضرائب مزعجة قليلة الإيراد، وإذا كانت موجودة هل عددها قليل. فمثل هذا النوع من الضرائب يجب التخلص منه سعيا لتبسيط النظام الضريبي دون أن يكون لحذفه أثر على مردودية النظام.
3) **مؤشر التآكل:** ويتعلق الأمر بما إذا كانت الأوعية الضريبية الفعلية قريبة من الأوعية الممكنة، لأن اتساع الوعاء الضريبي يمكن من زيادة الإيرادات رغم اعتماد معدلات منخفضة نسبيا. وإذا ابتعدت الأوعية الضريبية الفعلية عن الممكنة بفعل الإفراط في منح الإعفاءات للأنشطة والقطاعات فيؤدي إلى تآكل الوعاء الضريبي. وهذا ما يدفع لرفع المعدلات لتعويض النقص الحاصل في الإيرادات، ومثل هذا المسعى من شأنه أن يحفز على التهرب الضريبي.
4) **مؤشر تأخرات التحصيل:** ويتعلق الأمر بوضع الآليات الدافعة إلى جعل المكلفين يدفعون المستحقات الضريبية في آجالها، لأن التأخر يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للإيرادات الضريبية بفعل التضخم .ولهذا لابد أن يتضمن النظام الضريبي عقوبات صارمة تحد من الميل إلى التأخر في دفع المستحقات.
5) **مؤشر التحديد:** ويتعلق الأمر بمدى اعتماد النظام الضريبي على عدد قليل من الضرائب ذات المعدلات المحددة، وهذا لا ينفي في الواقع إمكانية إحلال بعض الضرائب بضرائب أخرى. فمثلا يمكن إحلال الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل بضريبة واحدة على كامل الثروة ذات معدل منخفض.

6) **مؤشر الموضوعية:** ويتعلق الأمر بضرورة جباية الضرائب من أوعية يتم قياسها بموضوعية، بما يضمن للمكلفين التقدير بشكل واضح لالتزاماتهم الضريبية على ضوء أنشطتهم التي يخططون لها، ويصب هذا ضمن مبدأ اليقين الذي يقضي حسب آدم سميث بأن تكون الضريبة محددة على سبيل اليقين دونما غموض أو تحكم، بحيث يكون ميعاد الدفع وطريقته والمبلغ المطلوب دفعه واضحا ومعلوما للممول أو أي شخص آخر. وهذا ما يمكن الممول من الدفاع عن حقوقه ضد أي تعسف أو سوء استعمال للسلطة من قبل الإدارة الضريبية.

7) **مؤشر التنفيذ:** ويتعلق بمدى تنفيذ النظام الضريبي بالكامل وبفعالية، وهذا يتعلق أيضا بمدى سلامة التقديرات والتنبؤات، ومستوى تأهيل الإدارة الضريبية لأنها القائم الأساسي على التنفيذ. فضلا على مدى معقولية التشريعات وقابليتها للتنفيذ على ضوء الواقع الاقتصادي والاجتماعي.

8) **مؤشر تكلفة التحصيل:** وهو مؤشر مشتق من مبدأ الاقتصاد في الجباية والنفقة، وهذا ما يجعل من تكلفة تحصيل الضرائب أقل ما يمكن، حتى لا ينعكس ذلك سلبا على مستوى الحصيلة الضريبية.

ثانيا: مؤشرات أخرى لتصميم الأنظمة الضريبية الجيدة:

بمتابعة النقاش حول مقومات النظام الضريبي الأمثل نجد هناك أسلوبين شائعين:(العناني، 1992، صفحة 65) الأسلوب الأول يحاول وضع معايير محددة يجب توافرها في أي نظام ضريبي، إذ يقتضي توافر المعايير التالية: العدالة، الوضوح، الملائمة في الدفع، الاقتصاد في نفقة التحصيل، المحافظة على كفاءة جهاز السوق وعدم التعارض بين الضرائب وأهداف النظام المالي. أما الأسلوب الثاني يربط بين النظام الضريبي والرفاهة العامة للمجتمع، وهو أسلوب لم يلق إلا القليل من الاهتمام من جانب الباحثين. وبالتالي هو غير قادر بما فيه الكفاية على وضع معايير عامة يمكن استخدامها في تشكيل النظام الضريبي في أي مجتمع، و طبقا لهذا الأسلوب فإن النظام الضريبي الأمثل هو ذلك النظام الذي يعمل على تحقيق الرفاهية الاقتصادية التي تتحقق بالأهداف التالية: توفير الحد الأقصى من حرية الاختيار، تحقيق أعلى مستوى معيشة، توظيف عوامل الإنتاج الراغبة في العمل، تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة في توزيع المداخيل.

ما يمكن ملاحظته أن بعض هذه المبادئ لا يتفق مع البعض الآخر، بل قد تتعارض كلية، فمثلا تحقيق العدالة في توزيع الأعباء الضريبية قد يتطلب تعقيدا في الجهاز الإداري، أي زيادة في نفقة التحصيل، أوقد يتعارض مع مبدأ الحياد. كذلك استخدام النظام الضريبي لمكافحة الاتجاهات غير الاستقرارية في المجتمع قد يتعارض مع تحقيق مبدأ العدالة. و من هنا تظهر أهمية اختيار الضرائب التي تحقق أقصى قدر من الأهداف بأقل قدر من النفقات الاجتماعية.

3المستوى الأمثل للضغط الضريبي

1.3ماهية الضغط الضريبي وقياسه:

يتم استعمال العديد من المصطلحات للتعبير عن الضغط الضريبي من خلال شرح العلاقة بين الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الإجمالي ، كما جاءت به منظمة التنمية والتعاون ا لاقتصادي (OCDE) ، والعديد من المنظمات الدولية ترى أن الضغط الضريبي يمثل مستوى الجباية ومعدل الاقتطاع الضريبي .

كما يُقصد بالضغط الضريبي ذلك التأثير الذي تحدثه عملية فرض الضرائب المختلفة والآثار الناتجة عن حجم الاقتطاعات وصورة التركيب الفني للهيكل الضريبي كما يعبر الضغط الجبائي على العبء الذي يحدثه الاقتطاع الضريبي على الاقتصاد الوطني. (Barriere& Alain, 1981). ورغم تشعب الرؤى فإن الضغط الضريبي يمثل ذلك المؤشر الذي يعطي تقديرا لحجم الاقتطاع الضريبي في اقتصاد دولة ما ، ويعد مؤشرا لتقييم النظم الضريبية. (بوزيدة ، 2006، صفحة 282)، ورياضيا يتم صياغة الضغط الضريبي على اساس النسبة المئوية

للدخل المقتطع في شكل ضراب ورسوم على الدخول المحققة من طرف الأفراد المكلفين بالضريبة أو من طرف الدولة ذاتها. (عباس محرزي، 2003، صفحة 325)

وفي غالب الدراسات التي عالجت الموضوع فإن قياس الضغط الضريبي يتم على اساس الاقتطاع الضريبي إلى الدخل القومي ، ويعد هذا المقياس المباشر للإقتطاعات الضريبية وفق العلاقة التالية :

وهذا ما يدفع بواضعي النظم الضريبية إلى دراسة أثار الضريبة على مختلف المتغيرات الاقتصادية كالدخل ، التضخم و ساعات العمل ...الخ ، وبدوره فإن الضغط الضريبي ينقسم إلى صنفين اساسيين هما : (رحال نصر، 2013، صفحة 130)

•**الضغط الضريبي الفردي** : يمتلك كل فرد موارد شخصية والتي تستهدفها الدولة باقتطاعات ضريبية التي تمثل مساهمات يتحملها كل فرد تحرمه من جز من دخله ، ويمكن التعبير عن الضغط الضريبي وفق العلاقة التالية :

$$PFI=I / R$$

حيث :PFI: يمثل معدل الضغط الضريبي الفردي

I : الضرائب

R : الدخل الفردي

•**الضغط الضريبي الإجمالي**: ويمثل نسبة الإيرادات الضريبية إلى الدخل الاجمالي ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

$$PFG= I / GDP$$

حيث :PFI: يمثل معدل الضغط الضريبي الفردي

I : مجموع الإيرادات الضريبية

GDP: الناتج الداخلي الخام.

2.3المستوى الأمثل للضغط الضريبي وأسسه النظرية:

1.2.3 الأدبيات والتطور النظري لفكرة "المستوى الأمثل للضغط الضريبي"

جاءت العديد من الأفكار في مجال إعداد السياسة الضريبية المثلى بداية بأعمال Ramsey (1927) and Mirrlees(1971).

حيث تم طرح ثمانية (08) نقاط حول تطور الأمثلية في فرض الضرائب كما يلي:(N. Gregory,Matthew, & Danny , 2019)

1) اعتماد جداول معدل الضريبة الهامشية المثلى على توزيع القدرة ؛

2) يمكن أن ينخفض الجدول الضريبي الهامشي الأمثل عند الدخول المرتفعة ؛

3) يمكن أن تكون الضريبة الثابتة ، مع التحويل الشامل للمبلغ الإجمالي ، قريبة من المستوى الأمثل ؛

4) يرتفع المدى الأمثل لإعادة التوزيع مع عدم المساواة في الأجور ؛

5) يجب أن تعتمد الضرائب على الخصائص الشخصية بالإضافة إلى الدخل ؛

6) البضائع النهائية فقط هي التي يجب أن تخضع للضريبة ، وعادة بمعدل موحد.

7) يجب أن يكون دخل رأس المال غير خاضع للضريبة ، على الأقل في التوقعات

8) في الاقتصادات الديناميكية العشوائية ، يتطلب تطوير السياسة الضريبية المثلى

ومن هذا المنطلق تطورت النظرة تجاه المعدل الأمثل للاقتطاع الضريبي بتلك الآثار التي يتركها على الناتج المحلي الخام. فالمعدل الأمثل هو ذلك المعدل الذي يجعل الناتج المحلي الخام في أعلى مستوياته، هذا من الناحية الاقتصادية. أما من الناحية المالية فإن المعدل الأمثل هو ذلك المعدل الذي يجعل الحصيلة الضريبية في أعلى مستوياتها. ولقد أدرك بعض المفكرين منذ القدم مثل ابن خلدون أن

التوسع في الضريبة يمكن أن يؤدي إلى ترك بعض الأنشطة الاقتصادية (قدي، 2003، صفحة 161)، كما نادى الطبيعيون بأن لا يتجاوز الاقتطاع الضريبي 20% من دخل المكلف، أما الاقتصاديون التقليديون فلقد حددوا تلك النسبة بـ 10%، بينما الاقتصاديين المحدثين أمثال C.Clarkفقد حدده بـ25% من الدخل الوطني.

حاول بعض المفكرين الاقتراب من تحديد هذا المعدل بدقة ومنهم "Dupuit" (1866/1804) الذي قدر بأنه : إذا تمت مضاعفة الضريبة ثلاث مرات فإن المنفعة المهدورة تصبح تسع مرات. وبقدر ما تكون المعدلات مرتفعة بقدر ما تكون مردوديتها أقل نسبيا، وإذا تم رفعها تدريجيا إنطلاقا من الصفر إلى غاية رقم مبالغا فيه ، فإن حصيلتها تبدأ من العدم ثم ترتفع بشكل محسوس ثم تصل إلى أقصاها لتبدأ في الانخفاض تدريجيا إلى غاية الوصول إلى العدم (Bouvier1998) ، وفي نفس الاتجاه ذهبت أعمال (Ramsey 1920) ، (Boitew 1950) و (Harberger 1960) ...الخ. (قدي، 2003، صفحة 163)

وتطرقت عديد الدراسات إلى أمثلية السياسة المالية في جانبها الضريبي و في مختلف نماذج النمو الكلاسيكية الجديدة و كشفت ما يلي:(Gina & Cătălin, 2016)

1. يجب تخفيض الضرائب على دخل رأس المال (تكون الخسائر أعلى في البداية وتقريبًا صفر على المدى الطويل) ؛
2. يجب أن تكون معدلات الضريبة على العمالة والاستهلاك ثابتة تقريبًا ؛
3. يجب أن تهدف السياسة النقدية إلى الحفاظ على أسعار الفائدة بالقرب من الصفر.

وفي الواقع لا توجد حدود معينة للاقتطاع الضريبي، بحيث يتوقف ذلك على مدى إنتاجية الإنفاق العام التي تموله هذه الاقتطاعات بالإضافة إلى بعض الظروف الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية السائدة في كل دولة.

لذا يرى الاقتصادي Barrère أنه يمكن زيادة الاقتطاع الضريبي طالما أن ذلك لم يؤد إلى تقلص حجم الإنتاج، وفي نفس السياق يؤكد Barrère أنه لا يمكن استخدام الضرائب كأداة فعالة إذا لم يصل الضغط الضريبي إلى حد أدنى معين. ونشير أنه لزيادة مستوى الضغط الضريبي يمكن استخدام أربعة وسائل هي زيادة معدلات الضرائب ،فرض ضرائب جديدة،تحسين طرق التحصيل و مكافحة التهرب الضريبي (ناصر مراد، 2003، صفحة 141).

2.2.3 المستوى الأمثل للضغط الضريبي وفق منحنى لافر "Laffer curves" :

من أجل تحديد مستوى الضغط الضريبي الأمثل، حاول Arthur Laffer إبراز العلاقة بين مردودية الضريبة بدلالة تغير معدلاتها وأبرز مدلول المقولة "كثرة الضرائب تقتل الضرائب"« Trop d'impôts tue l'impôt » (Fontanel , 2005, p. 56) ، وجسد ذلك ضمن نموذج CJL (Canto, Joines, Laffer)، و قد أبرز "لافر" هذه العلاقة من خلال المنحنى المسمى باسمه :

الشكل 1 :منحنى Laffer

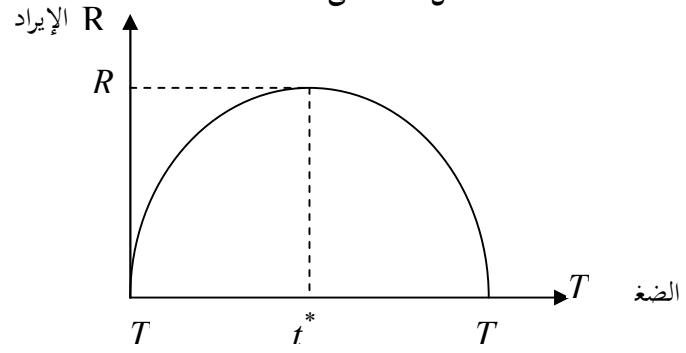

المصدر:(ناصر مراد، 2003، صفحة 142)

يمكن تقسيم منحنى لافر إلى مرحلتين : المرحلة الأولى (Tot*) أين تكون العلاقة طردية بين الضغط الضريبي والإيراد الضريبي وذلك إلى غاية الوصول إلى المستوى الأمثل من الضغط t* ، أين تكون الإيرادات الضريبية عند أقصاها، أما المرحلة الثانية (t*TB) فتصبح فيها العلاقة عكسية، بحيث أن أي زيادة في معدل الضغط الضريبي ستؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي، مما يقلل من الأوعية الضريبية فتنخفض بذلك حصيلة الإيرادات الضريبية.نستنتج مما سبق أنه كلما كانت الإيرادات الضريبية في تزايد بالموازاة مع زيادة العبء الضريبي فإن مستوى الضغط الضريبي الأمثل لم يتحقق بعد، أما في حالة انخفاض الإيرادات الضريبية فإن هذا يدل على تجاوز مستوى الضغط الضريبي الأمثل .

سنحاول الآن إيجاد القيمة الجبرية لمعدل الضغط الضريبي الأمثل من خلال عرض نموذج CJL(Semodo, 2001, pp. 271-273)، الذي يتضمن سلع سوقية، عوامل إنتاج (رأس مال K والعملN) ذات كميات ثابتة، بينما إنتاج هذه السلع Y هو معطى بدالة ذات الشكل Cobb-Douglas مع الفرضية الاعتيادية لمكافأة عوامل الإنتاج حسب الإنتاجية الحدية لكلعنصر. الأجر الحقيقي قبل فرض الضريبة هوW_Pوهو خاص بمكافأة عنصر العمل. أيضا، معدل الفائدة المتعلق بمكافأة رأس المال قبل فرض الضريبة هو rP. ويمكن توضيح هذه المتغيرات في المعادلات التالية:

$$Y = K^{\alpha} N^{1-\alpha} : 0\langle \alpha \langle 1 \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

$$W_P = \frac{\partial Y}{\partial N} = (1-\alpha)\frac{Y}{N} \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

$$r_P = \frac{\partial Y}{\partial K} = \alpha \frac{Y}{K} \ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

سنفترض أن الضرائب المطبقة في هذا النموذج هي ضرائب نسبية، حيث أنt_nهي الضرائب المفروضة على العمل، وt_Kهي الضرائب المفروضة على رأس المال بعد اقتطاع الضرائب من الأجور الحقيقيةW_Pو المداخيل التي تدفعها المؤسساتr_p .وسوف نحصل على المداخيل الصافية لكل من عنصر العمل W ورأس المال r والتي يمكن تعريفهما بالمعادلتين التاليتين:

$$W = (1-t_n)W_p : 0\langle t_N \langle 1 \ldots\ldots\ldots(4)$$

$$r = (1-t_K)r_p : 0\langle t_K \langle 1 \ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

- سنفترض أيضا أن عرض عوامل الإنتاج يتبع فقط المكافأة النسبية الصافية وفق المعادلتين التاليتين:

عرض رأس المال:(6)..... $K^S=(r/w)^a * r^e$ مع $a+e>0$ و $a>0$

عرض العمل: (7)..... $N^S=(W/r)^b * W^e$ مع $b+e>0$ و $b>0$

سنضع: $a+b+c=U>0$

سنفترض أن الإيرادات الضريبية هي مساوية للنفقات العامة، ويمكن الحصول على هذه الإيرادات من خلال فرض معدلات ضريبية على مداخيل عوامل الإنتاج وهذا حسب المعادلة التالية:

$$\begin{cases} G = T = t_K \dfrac{\partial Y}{\partial K} * K + t_N \dfrac{\partial Y}{\partial N} * N \\ G = T = t_K r_P * K + t_N W_P * N \ldots\ldots\ldots(8) \end{cases}$$

– إذا قمنا بقسمة المعادلة (6) على المعادلة (7) سنحصل على:

$$\frac{K^S}{N^S} = \frac{\left[\frac{r}{w}\right]^a * r^\ell}{\left[\frac{w}{r}\right]^b * w^\ell} = \frac{\left[\frac{r}{w}\right]^a * r^\ell}{\left[\frac{r}{w}\right]^{-b} * w^\ell} = \left[\frac{r}{w}\right]^{a+b+e} = \left[\frac{r}{w}\right]^{\cup}$$

أما إذا قمنا بتركيب ما بين العلاقات(2)،(3)،(4) و(5) فسنحصل على ما يلي:

$$\frac{K}{N} = \frac{\propto W\ (1 - t_K)}{(1 - \propto) r\ (1 - t_N)}$$

– إن العلاقتين الأخيرتين المحددتين لنسبة رأس المال للفرد (capital par tête) تعتمد على العلاقة ما بين الأجر الحقيقي الصافي W ومعدل الفائدة الحقيقي الصافي r ومعدل الضريبة المفروض على المعروض من عوامل الإنتاج t_K و t_N، ومنه يمكن إعادة كتابة كل من W و r وفق الصيغة التالية:

$$W = r\left[\frac{1 - t_N}{1 - K_N}\left(\frac{1 - \propto}{\propto}\right)\right]^{\frac{1}{\cup+1}}$$

$$r = \left[\propto (1 - t_K)\right]\left[(1 - \propto)(1 - t_N)\right]^{\frac{\cup}{\cup+1}}$$

سنعوض هاتين القيمتين لـ W و r في دالة الإنتاج Y كي نحصل على:

$$Y = \left[\propto (1 - t_K)^{\frac{(a+e)\cup - b}{1+\cup}}\right]\left[(1 - \propto)(1 - t_N)^{\frac{[1-\propto)+e](\cup - a)}{1+\cup}}\right]$$

إذن Y هي دالة متناقصة لكل من t_K و tN أي أن الضرائب تثبط الإنتاج والعمل حيث ينعدم الإنتاج إذا كانت t_K و t_N مساوية للواحد الصحيح، ويبلغ الإنتاج ذروته في حالة انعدامها. وبالتالي فإن الإيرادات الضريبية هي حساسة لهذين المعدلين باعتبار أن المداخيل هي أيضا تخضع لهذين المعدلين، ويمكن استنتاج قيمة الإيرادات الضريبية T بدلالة كل من t_K و t_N كما يلي:

نحن نعلم أن: $r_P = \propto \frac{y}{K} \Leftarrow K = \frac{\propto y}{r_P}$ و $w_P = (1-\propto)\frac{y}{N} \Leftarrow N = \frac{(1-\propto)y}{w_P}$

وأن: $T = t_k . r_p k + t_N . w_p N$. و بتعويض قيمتي K و N في معادلة T سنحصل على المعادلة التالية: $T = (\propto t_K + (1-\propto)t_N)y$ وبتعويض Y بقيمتها سنحصل على الصيغة النهائية لـ T وفق الصيغة التالية: $T = [\propto t_k + (1-\propto)t_N][\propto (1-t_k)^A][(1-\propto)(1-t_N)^B]$

حيث أن: $A = \frac{(a+e)u - b}{1+u}$ و $B = \frac{[(1-\propto)+e](u-a)}{1+u}$

إن دالة الإيرادات الضريبية T هي دالة مستمرة وقابلة للاشتقاق حيث تأخذ أقصى قيمة لها عند النقطتين t^*_K و t^*N أين تكون: $\frac{\partial T}{\partial t^*_N}=0$ و $\frac{\partial T}{\partial t^*_k}=0$ ، وهاتين القيمتين معرفتان كالتالي: $t^*_N = 1-\frac{B}{(1-\propto)(1+e)}$ و $t^*_k = 1-\frac{B}{\propto (1+e)}$

عند تخطي هاتين القيمتين فإن حصيلة الإيرادات الضريبية ستؤول إلى انخفاض مما يؤدي إلى تثبيط الإنتاج والعمل. وإن أهم الانتقادات الموجهة إلى هذا النموذج أو إلى منحنى لافر هو الاهتمام المفرط بجانب العرض خاصة عرض عوامل الإنتاج، مع الإهمال الكلي لجانب الطلب عند تحديد الإنتاج، العمل، والإيرادات الضريبية.

3.2.3 الواقع العملي والميداني لحجم الضغط الضريبي في عينة من دول العالم:

يتضح من تفحص معدلات الضغط الضريبي في العديد من دول العالم أنه يمكن التمييز بين أميرين : دول نامية تتميز بانخفاض في الضغط الضريبي ودول متقدمة ذات ضغط ضريبي مرتفع ، ويرجع الاقتصاديين المهتمين بالموضوع أن انخفاض الضغط الضريبي في الدول النامية يعود للأسباب التالية :

- انخفاض مستوى الدخل القومي ومعه الدخل الفردي مما يؤدي إلى انخفاض الضرائب المراد تحصيلها منه. (Greenway & Sapsford , 1987)
- اتساع نطاق العمليات العينية مقارنة بالعمليات النقدية والإلكترونية ، وهذا ما يميز الدول النامية عن مثيلاتها من الدول المتقدمة.
- ضعف الجهاز الإداري المكلف بالتحصيل الضريبي. وهو ما يساعد على استفحال اهرة التهرب الضريبي.
- اتساع رقعة النشاط غير النظامي. (التوني، (2003))

تشير أحدث البيانات المتوفرة حول الإيرادات الضريبية لعينة من الدول العربية كمجموعة، إلى ضعف هذه الإيرادات ، إذ لا تتعدى 10%كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2019 ، مقابل 9.3 % في سنة 2018. وحسب دراسات سابقة لصندوق النقد العربي ، تعتبر هذه النسب ضعيفة بالمقارنة مع الدول المتقدمة ذات الاقتصادات المتنوعة حيث تتراوح نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي بين 40 %و 45 %. وفي نفس السياق أشارت دراسة عن الحيز المالي للدول النامية إلى أنه يتعين على تلك الدول رفع مستوى الإيرادات العامة إل ما لا يقل عن 15%من الناتج المحلي الإجمالي وفي هذه العينة من الدول العربية يوجد عددا قليلا من الدول من وصلت وتعدت هذه النسبة مثلما يوضحه الشكل البياني الموالي:

الشكل 2 : نسبة الإيرادات الضريبية إل الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (%) خلال 2018-2019

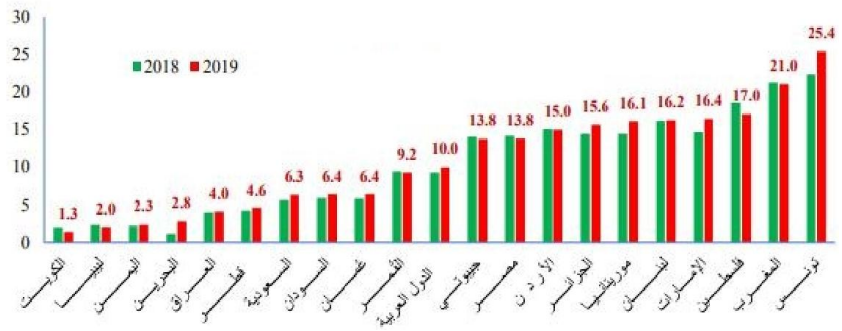

مصدر: (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 5).

وللرفع من حجم التحصيل الضريبي يستدعي إجراء إصلاحات في السياسة الضريبية من خلال توسعة الوعاء الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي . وفي نفس السياق وما يؤكد الدراسات السابقة ومن خلال إصدار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) الذي يوضح مقدار الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في دول المنظمة كما يوضحه الشكل البياني الموالي:

الشكل 3: نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال 2018-2019

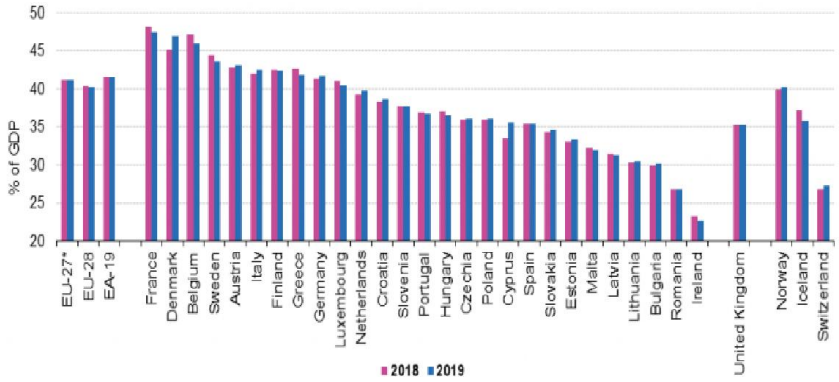

Source ; (Eurostat Statistics Eplained, 2020)

والملاحظ أنه في عام 2019 ، بلغت الإيرادات الضريبية في الاتحاد الأوروبي 41.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، وشكلت 89.2٪ من إجمالي الإيرادات الحكومية. وكانت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو أعلى منها في الاتحاد الأوروبي ، عند 41.6٪.. كما كانت نسبة الإيرادات الضريبية لعام 2019 إلى الناتج المحلي الإجمالي هي الأعلى في فرنسا بـ 47.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي، والدنمارك 46.9٪ وبلجيكا (45.9٪، وتليها السويد 43.6٪ . ويرجع هذا الإرتفاع بمقارنة بالدول النامية وخاصة العربية منها إلى صلابة النظام الضريبي وفعاليته .

4. قياس الضغط الضريبي الأمثل في الجزائر:

1.4. تحليل إحصائي لمستوى الضغط الضريبي في الجزائر:

إن قياس الضغط الضريبي يعبر عن التأثير الذي يحدثه فرض الضرائب على الدخل ، وفي الجزائر يلاحظ تذبذب في معدل الضغط الضريبي في الفترة من سنة 2000 حتى سنة 2019 ، ما بين أقل قيمة 20.35% سنة2005 وأعلى قيمة بـ 26.24% سنة 2019.

الجدول 1 : تطور الضغط الضريبي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2019/2000

السنوات	الإيرادات الضريبية(مليار دج)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)	الضغط الضريبي (%)
2000	1069.502	4 123,5	25.93
2005	1539.472	7 562,0	20.35
2010	2799.644	11 991,6	23.34
2015	4077.588	17 228,6	23.66
2019	5361.953	20 428,3	26.24

مصدر: (وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير والسياسات، 2020)

كما يمكن حساب الضغط الضريبي خارج المحروقات ، باعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يهيمن عليه قطاع النفط، وذلك لمعرفة مدى العب الضريبي الذي يقع على عاتق النشاطات خارج المحروقات ، وذلك مثلما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 2: تطور الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2019/2000

السنوات	الإيرادات الضريبية خارج المحروقات (مليار دج)	الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات (مليار دج)	الضغط الضريبي (%)
2000	502.49 3	2 507,2	14
2005	472.40 6	209,1 4	15.21
2010	944.297 1	7 811,29	16.61
2015	648.3542	3 578,41	17.34
2019	465.843 2	16 438	17.29

مصدر(وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير والسياسات، 2020)

.والملاحظ أن الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات منخفض بأقل قيمة 14% سنة 2000 وأعلى قيمة بـ17.34 سنة 2015 ، ويرجع ذلك بالأساس إلى انخفاض التحصيل الضريبي الناتج عن قلة إمكانات الإدارة الجبائية والتهرب الضريبي المستفحل.

1.4. قياس الضغط الضريبي الأمثل في الجزائر وفق مقاربة قياسية خطية ولا خطية:

1.1.4 نموذج الدراسة:

تهدف الدراسة القياسية لتقدير معادلة منحنى لافر في الجزائر من خلال تقدير العلاقة بين حصيلة الإيرادات من الضرائب (ضريبة الأرباح، و ضريبة الاستهلاك) ومعدلاتها (الضرائب على أرباح الشركات IBS و الرسم على القيمة المضافة TVA). و بأخذ الاعتبارات النظرية و التجريبية السابقة مع خصوصية الاقتصاد الجزائري، قمنا بتطوير معادلة للتحصيل الجبائي التي ستأخذ الشكل التالي :

$$T_t = \beta_1 t_t + \beta_2 t_t^{\,2} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

T:حصيلة الضريبة المدفوعة.

t : معدل الضريبة (الضريبة على أرباح الشركات *IBS* أو الرسم على القيمة المضافة *TVA*).

e : حد الخطأ العشوائي.

لحساب المعدل الأمثل للضريبة الذي يعظم من حصيلة الإيرادات، سنقوم بأخذ المشتقة الأولى مع إعادة الترتيب والمساواة بالصفر، إذ يمكن استخراج النقطة الحرجة (المعدل الأمثل الذي يعظم من حصيلة الضريبة) على النحو:

$$t^* = \frac{-\beta_1}{2\beta_2}$$

2.1.4 نتائج التقدير:

لغرض تقدير معادلة منحنى لافر في الجزائر ، والتي تتضمن فحص استجابة حصيلة الإيرادات من الضرائب لمعدلاتها ، قمنا باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (Fully Modified Least Squares)**.** وهي طريقةتصحيحلامعلميةلطريقةالمربعاتالصغربالعاديةأوجدهاالباحثانHansen(1990 and Phillips) و في محاولة للتخلص من بعض المشاكل المتعلقة بالإرتباط الذاتي وتحيز المعلمات من الدرجة الثانية، التي تعاني منها طريقة المربعات الصغرى العادية. إذ إن الفكرة الاساسية لهذه الطريقة هي الحصول على وسيط غير متحيز ومقارب للتوزيع الطبيعي. كما أنها من أكثر الطرق قوة في تقدير العلاقات التوازنية طويلة الأجل للنظام الذي يحوي متغيرات متكاملة من درجات مختلفة، و أيضا بسبب أدائها الجيد في العينات صغير الحجم.

وبالاعتماد على بيانات سنوية خلال الفترة 1992-2020، كانت نتائج التقدير كالآتي:

الجدول 3: نتائج تقدير معادلة منحنى لافر (حالة الضريبة على أرباح الشركات IBS)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IBS	85306.58	12788.85	6.670389	0.0000
IBS ^{2}	-1664.365	298.8809	-5.568656	0.0000
C	3636122.	1799299.	2.020855	0.0541
R-squared	0.874397			
Adjusted R-squared	0.851722	Mean dependent var		815081.6
S.E. of regression	734467.8	S.D. dependent var		849065.6
Sum squared resid	1.73E+13	Akaike info criterion		29.90870
Log likelihood	-506.4479	Schwarz criterion		29.99849
Durbin-Watson stat	1.124914	Hannan-Quinn criter.		29.93932

مصدر : من مخرجات Eviews12

حساب معدل الضريبة على أرباح الشركات الأمثل:

$$\%85306.58 \,/\, (2*1664.365) = \mathbf{25.6273}$$

الجدول 4: نتائج تقدير معادلة منحنى لافر (حالة الرسم على القيمة المضافة TVA):

Variable	Coeff	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TVA	4717134.	1236979.	3.813431	0.0008
TVA^2	-126599.6	32635.45	-3.879204	0.0007
C	-4312794	1161595	-3.712821	0.0010
R-squared	0.674933	Mean dependent var		408048.2
Adjusted R-squared	0.648928	S.D. dependent var		283031.8
S.E. of regression	167700.2	Sumsquaredresid		7.03E+11
Long-run variance	5.74E+10			

مصدر : من مخرجات Eviews12

حساب معدل الرسم على القيمة المضافة الأمثل:

$$\%\ 4717134 \,/\, (2*126599.6) = 18.63$$

من الممكن التحقق من متانة (Robustness check) نتائج تقدير معادلة منحنى لافر باستخدام النماذج ذات النظم المتغيرة أو المتحولة (regime-switching models)التي تعتبر أكثر السيرورات اللاخطية شيوعا واستعمالا في نمذجة السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، المالية و النقدية، كونها تسمح بنمذجة الميكنيزمات الخاصة بظواهر: اللاتماثل، العتبة، التغيرات الهيكلية، الانقطاعات أو الانكسارات ذات المدى القوي في تطور المتغيرات و التعديلات غير المستمرة،...إلخ.

وضمن هذه النماذج، تعد نماذج العتبة (Threshold Model) بشكلها العام والمعروف لدى الباحثين في مجال السلاسل الزمنية من أشهر نماذج السلاسل الزمنية اللاخطية، ومن أكثرها استخداما، إذ يكون الانتقال فيها بين النظم محكوما بمتغير معروف ومشاهد، عتبة محددة، و دالة انتقال. سينصب اهتمامنا في هذه الدراسة على نماذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع انتقال فوري ومباشر TAR (Thresholdautoregression)، إذ يمكن القول عن سيرورة Yt أنها تحقق تمثيلا من الشكل TARبنظامين (k=2) ذوا الدرجتين p_1 و p_2 إلا و فقط إذا:

$$Y_t = \begin{cases} \phi_{01} + \phi_{11}\, x_{t-1} + \ldots\ldots + \phi_{p1,1}\, x_{t-p1} + \varepsilon_t & if \quad q_t \le c \\ \phi_{02} + \phi_{12}\, x_{t-1} + \ldots\ldots + \phi_{p2,2}\, x_{t-p2} + \varepsilon_t & if \quad q_t \rangle\, c \end{cases}$$

أو بصيغة مكافئة للصيغة أعلاه:

$$Y_t = (\phi_{01} + \phi_{11} x_{t-1} + \ldots + \phi_{p1,1} x_{t-p1})(1 - I(q_t \le c)) + (\phi_{02} + \phi_{12} x_{t-1} + \ldots + \phi_{p2,2} x_{t-p2}) I(q_t \rangle c) + \varepsilon_t$$

مع العلم بأن: ε_t يحاكي تشويشا أبيضا $\varepsilon_t \sim N(0,\sigma^2)$، cهي قيمة العتبة ،qtهي متغيرة الانتقال، و I دالة التعيين أو التوضيح (indicatrice) التي تعتبر بمثابة دالة انتقال تأخذ قيمها عند{0،1}، إذ تأخذ القيمة 1 عندما يتحقق القيد ما بين القوسين و 0 عندما لا يتحقق.$X_t = (Y_{t-1}, \ldots, Y_{t-p}, V_1, \ldots, V_k)$هي المتغيرات المفسرة للسيرورةY_t.

سنعتمد في تقدير النموذج على طريقة Hansen (1996) و Canerو Hansen (2001).و لتأكيد وجود أثر العتبة، يجب أن يكون لمعدل الضريبة تأثير إيجابي على حصيلة الإيرادات إلى غاية قيمة عتبة معينة (معدل الضريبة المنخفض) لتصبح هذه العلاقة سلبية عندما تتعدى هذه العتبة (معدل الضريبة المرتفع).

ولأغراض الدراسة اللاخطية التي تتطلب عدد مشاهدات كبير، وفي ظل انعدام البيانات الفصلية التي تخص متغيرات المالية العامة بالجزائر، تم اللجوء إلى تمديد أو استكمال (interpolation) البيانات السنوية لنفس الفترة الزمنية السابقة و تحويلها إلى فصلية باستخدام طريقة التحويل المكعب (cubic transformation). و قد كانت نتائج التقدير كالآتي:

الجدول 5 : نتائج الدراسة اللاخطية بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات.

Variable	Coeff	Std. Error	t-Stat	Prob.
IBS < 26 -- 40 obs				
IBS	14375.2	1877.466	7.6567	0.0000
26 <= IBS -- 73 obs				
IBS	-5746.04	1047.365	-5.4861	0.0000
R-squared	-0.09762	Mean dependent var		271501.8
Adj R-squared	-0.10750	S.D. dependent var		276190.6
S.E. of regr	290658.	Akaike info criterion		28.01522
Sum squresid	9.38E+1	Schwarz criterion		28.06350
Log likelihood	-1580.86	Hannan-Quinn criter.		28.03481
D-W stat	0.01923			

مصدر : من مخرجات Eviews12

الجدول 6 : نتائج الدراسة اللاخطية بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات.

Variable	Coeffi	Std. Err	t-Stat	Prob.
TVA < 19 -- 65 obs				
TVA	27272.4	1993.81	13.67851	0.0000
19 <= TVA -- 48 obs				
TVA	-14246.6	1939.17	-7.3467	0.0000
R-squared	0.03737	Mean dependent var		397036.4
Adj R-squared	0.02870	S.D. dependent var		278312.0
S.E. of regre	274289.	Akaike info criterion		27.89929
Sum squaresid	8.35E+1	Schwarz criterion		27.94757
Log likelihood	-1574.31	Hannan-Quinn criter.		27.91888
D-W stat	0.03370			

مصدر : من مخرجات Eviews12

و على ضوء نتائج التقدير الواردة في الجداول أعلاه، يتضح بأن قيمة العتبة (معدل الضريبة الذي عنده يتغير التأثير) تقدر ب 26%بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات و19% بالنسبة للرسم على القيمة المضافة. و هي مطابقة تقريبا للنتائج السابقة و للمعدلات المطبقة حاليا.

5. خاتمة:

لقد تبين من خلال هذه الدراسة أن الضغط الضريبي باعتباره حجم الاقتطاعات الضريبية مقارنة بالناتج الداخلي الخام يجب أن يكون في المستوى الأمثل وهو ما يعبر عن مدى رقي النظام الضريبي في إثراء خزينة الدولة بالتحصيلات الضريبية من جهة ويرفع من الدخل من جهة أخرى، لذلك فإن ارتفاع قيمة الضغط الضريبي في الدول المتقدمة لا يدل على وجود عبء كبير على المكلفين بدفع الضريبة وإنما يعبر مدى استيعاب الاقتصاد لهذا الحجم من الاقتطاعات دون الإخلال جوانب اقتصادية أخرى . وفي نفس السياق أشارت دراسة عن الحيز المالي للدول النامية إلى أنه يتعين على تلك الدول رفع مستوى الإيرادات العامة إل ما لا يقل عن 15% من الناتج المحلي الإجمالي .

كما أن الشكل الأمثل للضريبة يُمكن من إعادة توزيع المنافع الاجتماعية ويقلل من الضغط على صاحب الدخل نفسه، وهذا ما تجسد في محتوى منحنىLafferالذي جاء به Arthur Lafferمن أجل إبراز العلاقة بين مردودية الضريبة بدلالة تغير معدلاتها وأبرز مدلول المقولة "كثرة الضرائب تقتل الضرائب" « Trop d'impôts tue l'impôt »

والجزائر كغيرها من الدول أجرت إصلاحات ضريبية ابتداءا من سنة 1992 ، بإيعاز من صندوق النقد الدولي، أين تم إعادة النظر في النظام الضريبي باستحداث ضرائب جديدة وإحداث تغييرات في معدلات ضرائب أخرى تتناسب مع الوضع الإقتصادي السائد آن ذاك ، حيث كانت تعاني الجزائر من أزمة اقتصادية ناتجة عن انخفاض كبير في أسعار النفط المغذي المهم للخزينة العمومية. وكانت هذه الإصلاحات ذات نتائج محدودة على صعيد تحقيق الأهداف المنشودة .

وفي جانب الدراسة القياسية وبهدف تقدير معادلة منحنى لافر في الجزائر ، والتي تتضمن فحص استجابة حصيلة الإيرادات من الضرائب لمعدلاتها ، قمنا باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (Fully Modified Least Squares). وهي طريقة تصحيح لامعلمية لطريقة المربعات الصغرى العادية أوجدها الباحثان Phillips و Hansenسنة 1990و. إذ إن الفكرة الاساسية لهذه الطريقة هي الحصول على وسيط غير متحيز ومقارب للتوزيع الطبيعي. كما أنها من أكثر الطرق قوة في تقدير العلاقات التوازنية طويلة الأجل للنظام الذي يحوي متغيرات متكاملة من درجات مختلفة، و أيضا بسبب أدائها الجيد في العينات صغير الحجم.

وبالاعتماد على بيانات سنوية خلال الفترة 1992-2020، تم حساب معدل الضريبة على أرباح الشركات الأمثلفي حدود % 25.6273، بينما تم تقدير معدل الرسم على القيمة المضافة الأمثل:في حدود % 18.63 . ومن الممكن التحقق من متانة (Robustness check) نتائج تقدير معادلة منحنى لافر باستخدام النماذج ذات النظم المتغيرة أو المتحولة (regime-switching models)التي تعتبر أكثر السيرورات اللاخطية شيوعا واستعمالا في نمذجة السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، المالية و النقدية، كونها تسمح بنمذجة الميكنزمات الخاصة بظواهر: اللاتماثل، العتبة، التغيرات الهيكلية، الانقطاعات أو الانكسارات ذات المدى القوي في تطور المتغيرات و التعديلات غير المستمرة،...إلخ.

وبالاعتماد في تقدير النموذج على طريقة Hansen (1996) و Canerو (2001)Hansen. و لتأكيد وجود أثر العتبة، يجب أن يكون لمعدل الضريبة تأثير إيجابي على حصيلة الإيرادات إلى غاية قيمة عتبة معينة (معدل الضريبة المنخفض) لتصبح هذه العلاقة سلبية عندما تتعدى هذه العتبة (معدل الضريبة المرتفع). و قد كانت نتائج التقدير تفيد بأن قيمة العتبة (معدل الضريبة الذي عنده يتغير التأثير) تقدر ب 26 %بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات و 19 % بالنسبة للرسم على القيمة المضافة. و هي مطابقة تقريبا للنتائج السابقة و للمعدلات المطبقة حاليا.

6. قائمة المراجع:

- **المراجع باللغة العربية:**
  - **المؤلفات:**

- حمدي أحمد العناني. (1992). اقتصاديات المالية العامة و نظام السوق : دراسة في اتجاهات الاصلاح المالي و الاقتصادي. مصر: الدار المصرية اللبنانية.
- عباس محرزي ,م .(2003) .اقتصاديات المالية العامة .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد المجيد قدي. (2003). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية –دراسة تحليلية وتقييمية (المجلد الطبعة الثانية). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- ناصر مراد. (2003). فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق. الجزائر: دار هومة للنشر.

  - **المقالات:**

- حميد بوزيدة . (2006). الضغط الضريبي في الجزائر. ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا(4).
- ناجي التوني. ((2003)). سياسات الاصلاح الضريبي. مجلة جسر التنمية(13).
- رحال نصر. (2013). الضغط الضريبي كحافز للتهرب والغش الضريبي. مجلة الواحات للبحوث والدراسات(18).

  - **تقارير:**

- صندوق النقد العربي .(2020) .تقرير نافذة على طريق الإصلاح :الإصلاحات الضريبية في الدول العربية، ، ص .05
- وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير والسياسات.(2020) .

- **المراجع باللغة الأجنبية :**
  - **Ouvrages :**

- Barriere, & Alain. (1981). cours économie financiére. Paris Dalloz.
- Fontanel , J. (2005). Analyse des politiques économiques. Algérie, OPU.
- Semodo, G. (2001). Economie des finances publiques . paris: Ellipses.

  - **Article:**

- Heathcote, J., & Hitoshi, T. (2019). Optimal Income Taxation: Mirrlees Meets Ramsey. USA: Federal Reserve Bank of Minneapolis. Adina, T., & Brezeanu , P. (2011). Optimality of Fiscal Policy in Romania in Terms of Laffer Curve. Theoretical and Applied Economics V XVIII.
- Batrancea , L., & and all. (2020). Fiscal Pressure as a Trigger of Financial Performance for the Energy Industry: An Empirical Investigation across a 16-Year Period,. Energies, 14(3769), 1-17.
- Boqiang, L., & Zhijie , J. (2019). Tax rate, government revenue and economic performance: A perspective of Laffer curve. China Economic Review(56), 101-307.
- Eurostat Statistics Eplained. (2020). Tax revenue statistics.
- Gina, I., & Cătălin, A. (2016). Considerations on the Laffer curve. Journal of Accounting and Management, 6(1), 1-12.
- Greenway, D., & Sapsford , D. (1987). Further Econometric Analysis of the Relationship between Fiscal Dependence on Trade Taxes and Economic Development. Public Finance, 43(02).
- N. Gregory, M., Matthew, W., & Danny , Y. (2019). Optimal Taxation in Theory and Practice. Journal of Economic Perspectives, 23(4), 147-174.
- Nutahara, K. (2015). Laffer curves in Japan. Journal of The Japanese and International Economies(36), 56-72.